Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Août 2011
25 غشت 2011

الأسبوع

أم تطالب بالتحقيق في ظروف سجن ابنها

طالبت المواطنة نصر الدين نعيمة بتدخل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل التحقيق في ظروف اعتقال ابنها داخل السجن المحلي بسلا تحت رقم اعتقال (107131).

وتتهم الأم حراس السجن بالقسوة على ابنها رغم حالة الصحية الصعبة لكونه مصاب بداء الصرع، وتتهم الحراس بحرمانه من اجتياز الامتحانات ثم تنقيله من السجن المحلي ببوفكران، إلى السجن المحلي بسلا، الشيء الذي لم يتقبله ابنها ودخل في إضراب عن الطعام.

Revue de Presse du Conseil ... ts de l'Homme

المساء
ALMASSAE

التحقيق في وفاة عماري في آسفي يدخل النفق المسدود بامتناع الشهود عن الإدلاء بشهادتهم

المهدي الكَرّاوي

أفادت مصادر مقرّبة من التحقيق في قضية كمال عماري في آسفي «المساء» أن التحقيق الذي تقوده الفرقة الوطنية للشرطة القضائية قد دخل إلى ما يشبه «الباب المسدود» لعدة اعتبارات، أولها امتناع عائلة كمال عماري عن الاستجابة لدعوات المحققين بالاستماع إلى كافة أفرادها، وثانيا لامتناع عدد من الشهود، من بينهم مقربون من عائلة عماري، عن الإدلاء بشهادتهم حول ظروف وفاته.

وقالت مصادرنا إن عددا من الشهود القريبين من عائلة عماري رفضوا الإدلاء بشهادتهم لدى المحققين في إطار قانوني من خلال محضر استماع، مضيفة أن ما كان يدلي به هؤلاء من كونهم كانوا شهودا لحظة اعتداء 7 عناصر أمنية على كمال عماري خلال مسيرة حركة 20 فبراير عشية يوم 29 ماي المنصرم تراجعوا عنه ورفضوا الإدلاء به في محضر رسمي للجهة المكلفة بالتحقيق. وكشفت معطيات بحوزة «المساء» أن هناك أسماء لمواطنين أدلوا بشهادتهم التي تورّط 7 عناصر أمنية في الاعتداء على كمال عماري لفائدة اللجنة الخاصة التي أوفدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فيما تراجعت هؤلاء الشهود عن أقوالهم لما طلب منهم الإدلاء بها في إطار مسطرة بحث قضائي تجريه الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بأمر مباشر من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف في آسفي

كمال العماري أثناء تواجده بالمستشفى

ونفوا، جميعهم، حضورَهم مشهدَ الاعتداء على كمال عماري من قبل قوات الأمن.

من جهة أخرى، تراجع شهود آخرون كانوا قد أدلوا بشهادتهم الأولية للشرطة القضائية في آسفي بخصوص تعرض كمال عماري لحادثة سير مباشرة بعد مشاركته في مسيرة 29 ماي المنصرم وأن مضاعفاتها هي التي تسببت له في الوفاة، وهي الرواية التي كشف عنها الراحل كمال عماري خلال اتصال له قبل حياته مع مشغله لتبرير تغيُّبه عن العمل، وهي الرواية التي علق عليها عبد الإله عماري، شقيق الراحل، في تصريح سابق لـ«المساء»، بكون الراحل «اختلقها» حتى لا يقلق عائلته والجهة التي تشغله وحتى لا يكشف أنه تعرض لاعتداء أمني في مسيرة حركة 20 فبراير.

واستنادا إلى معلومات ذات صلة، فإن تراجع الشهود، سواء الذين يقولون بفرضيتي الاعتداء الأمني أو حادثة سير، ورفض عائلة عماري السماح لجميع أفراد الأسرة بالاستماع إليهم وامتناعهم عن تسليم دراجة الراحل كمال عماري لضرورات البحث القضائي، كلها أمور أدخلت التحقيق إلى الباب المسدود، فيما تفيد أنباء مؤكدة أنه حتى أعضاء في جماعة العدل والإحسان ممن كانوا يقولون بكونهم كانوا شهودا على واقعة اعتداء أمنيين على كمال عماري تراجعوا عن أقوالهم ورفضوا الإدلاء بها في محضر رسمي.

Revue de Presse

agadir24.info

حقوقيون يتهمون السلطات بالتعاطي اللامسؤول مع ملف الإدماج الاجتماعي لضحايا سنوات

2011/08/24 | 50:15

أكادير24

اتهم المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف فرع تنغير، السلطات المحلية والإقليمية بالتعاطي اللامسؤول مع ملف الإدماج الاجتماعي لضحايا سنوات الرصاص.

وقد أكد أعضاء المنتدى ل"اكادير24"، بأنه وعلى خلاف الأقاليم الأخرى، فان إقليم تنغير يعرف تعثرا كبيرا فيما يخص هذا البرنامج بحسب ما وصفوه بحسابات ضيقة تهدف إلى الإبقاء على النظرة الاحتقارية الماضوية للسلطات تجاه ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمنطقة .

وكان مكتب المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف فرع تنغير قد عقد مؤخرا اجتماعا خصص لمدارسة مستجدات ملف الإدماج الاجتماعي للضحايا المعنيين، حيث تم الاستماع إلى عروض الضحايا والتي أكدوا فيها جميعا تعثر تسوية هذا الملف ضدا على توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة والواردة في مقرراتهم التحكيمية، مذكرين بمسلسل و مختلف الأشواط التي مروا بها منذ أول اجتماع مع اللجنة الإقليمية بحضور ممثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (حاليا المجلس الوطني لحقوق الإنسان) وعبروا فيها على تعرضهم لمجموعة من الضغوطات النفسية لقبول مقترحات لم يقتنعوا بها، و لم تكن في مستوى التوصيات الصادرة في حقهم بخصوص هذا الموضوع، ليتم الاتفاق في الأخير على إدماجهم عبر مركب للصناعة التقليدية بمنطقة مضايق "تودغى" السياحية، ولقد بوشرت المساطير فعلا في هذا الاتجاه بتسليم نواب أراضي الجموع لقبيلة "تزكي" للقطعة الأرضية التي سوف يشيد عليها المشروع للجماعة القروية ل"تودغى" العليا على أن يتم تسليم المشروع عند اكتماله للضحايا المعنيين، لكن فوجئ الجميع بمن فيهم الضحايا بتشييد نفس المشروع في مكان بعيد عن المتفق عليه، و دون استشارة لكل الأطراف خصوصا المعنيين المباشرين، و على اثر ذلك، توجه المعنيون بشكاية للسيد عامل إقليم تنغير و كذا لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكدون فيها رفضهم التام لهذا الإجراء، بحكم أن البناية المزمع تشييدها خارج المكان المحدد سالفا لا تعنيهم في شئ. و أمام هذه التصرفات التي وصفوها باللامسؤلة، أصيبوا بانتكاسة و فقدان الأمل في نجاح إدماجهم، مما اضطرهم إلى وضع طلب إدماجهم عبر أشكال أخرى.

وفي انتظار الاستجابة لطلبهم الأخير، فوجئوا مرة أخرى يوم 2 غشت الماضي في دورة يوليوز لمجلس جماعة "تودغى" العليا بالتطرق لهذا الموضوع و التأكيد على السير قدما في تسليم الدكاكين للضحايا المعنيين من طرف ممثل السلطة المحلية.

هذا، وندد المتضررون بما اعتبروه التعاطي اللامسؤول للسلطات المحلية و الإقليمية مع هذا الملف وعدم اتخاذ إجراءات تتناسب و حجم الملف، كما شجبوا وبشدة ما وصفوه باستمرار النظرة الاحتكارية الماضوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالمنطقة عند السلطات المحلية، وطالبوا في سياق متصل الجهات المختصة بالتدخل العاجل من أجل تسوية هذا الملف بشكل يتماشى و طموحات المعنيين ويضمن لهم العيش الكريم .

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

صلى تحمل المجلس العلمي الأعلى مسؤولية الرد على تصريحات اليازمي

الأربعاء, 24 أغسطس 2011 20:11

هيبريس ـ استغربت النائبة البرلمانية جميلة المصلي تصريح إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضو لجنة مراجعة الدستور، في لقاء مع «أوروب إيكولوجي» وهو حزب الخضر بفرنسا قبل يومين حول الربيع العربي، بأنه مع تساوي الذكور والإناث في الإرث وزواج المسلمة بغير المسلم. في حين أننا اليوم «تقول المصلي» في إطار الدستور الجديد، قد تم حسم قضية الهوية والتوابث الأساسية للدولة، معتبرة أن النقاش أصبح متجاوزا في قضية الارث، وقد حسم بيان المجلس العلمي الأعلى الصادر سنة 2008 في الموضوع. وإلى ذلك حملت النائبة البرلمانية المجلس العلمي الأعلى مسؤولية الرد على مثل هذه التصريحات.

واعتبر إدريس اليازمي، أن النسخة الأولى من الدستور كانت تتضمن «حرية المعتقد»، وأضاف في لقاء مع «أوروب إيكولوجي» أن «حرية المعتقد كانت فيه مكتوبة، ثم بدأ هجوم الإسلاميين على أعضاء اللجنة»، وانتقد الحداثيين المغاربة وقال إنهم ظلوا يتفرجون ولم يقوموا بأي شيء. بحسب موقع "كرد" الذي بث فيديو كلمة اليازمي

زيزة الزعلي

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Que signifient les levées des réserves ? Et qui en est responsable ?

Catégorie : Attajdid
Créé le Jeudi, 25 Août 2011 07:29

التجديد

Il aurait été possible d'ignorer les déclarations de Driss Yazami, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), au sujet de l'égalité dans l'héritage et dans le droit d'une femme musulmane d'épouser un non musulman, allant à l'encontre du Code de la famille, malgré le devoir de réserve que Yazami aurait dû observer sur ces points extrêmement sensibles dans la société marocaine, qui ont été tranchés par la Constitution et sur lesquels le roi a exprimé un avis clair. On ne peut légaliser ce que Dieu a empêché et empêché ce que Dieu a permis.

Mais le choc a été grand de découvrir sur le site des Nations-Unies concernant les accords internationaux que le Maroc a levé ses réserves sur l'article 16 et le second alinéa de l'article 9 du protocole international sur l'abolition de toute forme de discrimination de la femme, avec le maintien d'une réserve sur l'article 29 concernant l'arbitrage des litiges entre Etats dans le cadre de ce Protocole, et l'ajout d'un document explicatif de l'article 2. Une lettre a été adressée dans ce sens le 8 avril dernier au SG de l'ONU, soit avec le lancement des travaux de la Commission de révision de la Constitution, nous conduisant à nous interroger sur la réalité de ce qui se trame en coulisses dans ce pays musulman, de même que cela nous incite à nous attendre au pire en ce qui concerne l'étape à venir sur les changements dans le Code de la famille.

Ce qui précède pose un certain nombre de questions :

1/ Ce qui a été fait s'est passé dans le secret après le débat qui a eu lieu il y a trois ans ; le Maroc avait alors annoncé qu'il allait lever les réserves dès lors qu'elles seront dépassées par la réglementation nationale, mais c'est l'inverse qui s'est passé, avec la discussion qui a eu lieu au sujet de la primauté du droit international sur les lois nationales et la crainte de soumettre cette primauté à la condition de conformité avec les lois nationales, ce qui a donné lieu ici à une espèce de manoeuvre dans une affaire de la plus haute importance ;

2/ La position du Maroc concernant l'article 16 était conforme à celle des pays arabes et islamiques qui ont établi l'égalité dans le mariage et le divorce, dans les droits et devoirs et dans la gestion des biens communs. La Tunisie figure parmi ces pays, avec sa révolution laïque en matière de réglementation familiale, mais ce pays n'a pas modifié le droit islamique de l'héritage, et a maintenu ses réserves au sujet de l'article 16 dans ses dispositions contre le droit national au sujet de la propriété par l'héritage. Cela met le Maroc dans une position contraire à celle du monde arabo-musulman ;

3/ Les réserves du Maroc se sont basées sur le fait que le droit de la famille en islam impose au mari d'entretenir la famille et de subvenir à ses besoins en cas de divorce, ce qui est en contradiction avec l'égalité mentionnée en l'article 16 du Protocole international. La levée des réserves du Maroc implique désormais que le mari peut refuser l'entretien de sa famille durant le mariage ou après le divorce, et qu'il peut arguer de ce droit devant les tribunaux et refuser

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

éventuellement la constitutionnalité des lois si elles lui sont opposées devant la justice. Il en va de même pour toutes les autres dispositions, y compris celle se rapportant à la propriété et le choix du nom de la famille ;

4/ Ce qui précède sera de nature à exercer des pressions sur le gouvernement, après cette levée des réserves, et de le contraindre à mettre en conformité ses lois, entre autres celle concernant la famille, surtout lorsque l'on sait que la Commission de l'ONU chragée du Protocole a décidé de la création d'un mécanisme de suivi pour contraindre les Etats à appliquer les dispositions qu'ils ont signées avec la production de rapports d'étapes réguliers soumis à l'étude de la Commission. Lors de la dernière réunion de la Commission, en juillet dernier, le Maroc a présenté un rapport où il déclare revenir sur certaines dispositions nationales disposant du droit musulman.

Il est donc évident ici que le Maroc a inexplicablement cédé au chantage exercé sur lui, et qu'il doit impérativement revenir sur ses dernières décisions de levée des réserves, en respectant les dispositions de la Constitution, pour éviter d'entrer dans une nouvelle bataille intérieure sur ce sujet sensible.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme